وزارة التجارة والصناعة

قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ١٦ لسنة ٢٠١٠ « بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة دمياط

والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠٠٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة دمياط جلسة ٢٠٠٩/٩/١١ باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٨ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٠/٢/١٤ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة دمياط والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٨ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٣٥٨٨١٨٣,٤٢ ج (فقط ثلاثة ملايين وخمسمائة وثمانية وثمانون ألفًا ومائة وثلاثة وثمانون جنيهًا واثنان وأربعون قرشًا لاغير) وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق معًا

مبلغ ٤٧ , ٣١٢٥٠٣٢ ج (فقط ثلاثة ملايين ومائة وخمسة وعشرون ألفًا واثنان وثلاثون جنيهًا وسبعة وأربعون قرشًا لاغير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٩٥ , ٤٦٣١٥٠ ج (فقط أربعمائة وثلاثة وستون ألفًا ومائة وخمسون جنيهًا وخمسة وتسعون قرشًا لاغير) بما فيها زيادة مصروفات السوق عن إيراداته أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٨/١٢/٣١ مبلغ ٥٣ , ٢٧١٩٣٤٦ ج (فقط مليونان وسبعمائة وتسعة عشر ألفًا وثلاثمائة وستة وأربعون جنيهًا وثلاثة وخمسون قرشًا لاغير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١٠/٢/١٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور / محمد أبو شادى